المستخلص

للدين العام) الداخلي والخارجي (آثاراً خطرة ومن اهممها إعاقة جهود التنمية بكل اشكالها بما فيها التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية في العراق .لذا هدف البحث الى دراسة ظاهرة الدين العام والتعرف على حجمه بشقيه الداخلي والخارجي ,والتعرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ومستوى تطورها وهي) الناتج المحلي الاجمالي، الصحة ,التعليم ,(وقياس أثر الدين العام على هذه المؤشرات .وتوصل الباحث الى اثبات فرضية البحث، أي وجود علاقة عكسية بين الدين العام ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث ,اذ كلما ازدادت نسبة الدين العام انخفضت نسبة مؤشرات التنمية الاقتصادية، وبالعكس كلما انخفضت نسبة الدين العام ازدادت نسبة مؤشرات التنمية الاقتصادية .وأوصى الباحث بضرورة تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي والتوجه الى الاقتراض الداخلي عند وجود ضرورة الى ذلك والابتعاد عن الاقتراض الخارجي قدر المستطاع، وزيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة بما يتوافق مع حجم الحاجة اليها، وهذه الاستثمارات ستكون رافد مهم للناتج المحلي الاجمالي، مما تساهم في النمو و التنمية الاقتصادية.